

Distr.: General
24 March 2011

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/65/442)]

١٧٨/٦٥ - التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي^(١)، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) وجدول أعمال القرن ٢١^(٣) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٤) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٥) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٦) "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"^(٧) وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٨) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٩) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار د/١٩ - ٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك، ١٨-٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) انظر القرار ١/٦٠.



الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٩) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(١٠)،

وإذ تقر بأهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١١)، والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)^(١٢)،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(١٣) وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد^(١٤)، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعياً إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعيد تأكيد الهدف المحدد في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٥) المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا^(١٦)،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلعت به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٠) انظر القرار ١/٦٥.

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٢) A/C.2/62/7، المرفق.

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضاً A/57/499، المرفق.

(١٥) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٦) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩ (E/2009/29).

وإذ تنوّه بالعمل الذي اضطلعت به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

وإذ ترحب بالوثيقة الختامية للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تلاحظ العملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد والعملية الشاملة لوضع مبادئ توجيهية طوعية تعنى بالإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية،

وإذ تلاحظ أيضا عقد المؤتمر العالمي المعني بالبحث الزراعي لأغراض التنمية في مونبيليه، فرنسا في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ تسلم بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للولاية المنبثقة من برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة الدولية^(١٧)،

وإذ تسلم أيضا بأهمية الدور الذي تقوم به الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأهمية ما لديها من معارف وممارسات في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامهما بصفة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي،

وإذ تسلم كذلك بالدور الهام والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء، والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، في تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسة العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ تسلم بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهج التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكّلان بالتالي عنصرين أساسيين لتحقيق الأمن الغذائي المعزز بطريقة مستدامة بيئيا،

(١٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

وإذ تؤكد أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع يتجاوز بليون نسمة وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة كثير من سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقم مؤخرًا بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة المعقدة لأزمة الغذاء العالمية والتصدي لآثارها على نحو شامل ومنسق في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وإذ لا تزال يساورها القلق إزاء ما يمثله تقلب أسعار الغذاء والآثار التي لا تزال تترتب على أزمة الغذاء العالمية من تحدٍ خطير في مجال مكافحة الفقر والجوع وفي مواجهة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ لا تزال يساورها بالغ القلق لارتفاع الأسعار المحلية وتقلب الأسعار ولأن الناس الأفقر حالًا هم المتضررون على وجه الخصوص بتقلب أسعار الأغذية وتكاليف المدخلات والنقل،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٨)؛

٢ - ترحب بمذكرة رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إصلاح اللجنة وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح^(١٩)، وتحث الدول الأعضاء على أن تدعم بقوة عملية الإصلاح وأهداف اللجنة ومساعدتها؛

٣ - تكرر تأكيد ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

٤ - تكرر أيضًا تأكيد أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزم

(١٨) A/65/253.

(١٩) انظر E/2010/51A/65/73-

أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبني على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، وتحث الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية أعلى وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف وإلى تنمية مستدامة وتزويد فرص العمالة وتعزز التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

٦ - **تسلم** بأن إدراك الضرورة الملحة لحل أزمة الغذاء العالمية والالتزام بذلك أديا إلى تعزيز التنسيق والإدارة على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وتكرر تأكيد ضرورة تحسين الإدارة في هذا المجال على الصعيد العالمي بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

٧ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٨ - **تسلم** بضرورة دعم اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك إيجاد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لمسائل عدة منها التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية وأسعار السلع الزراعية الأخرى في البلدان النامية، وتسلم أيضا بأن لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية دورا هاما تقوم به في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على أهمية تعزيز التأزر بين الزراعة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها تحديد أولويات الزراعة والأمن الغذائي وتعميم مراعاتهما في السياسات المتعلقة بالتنمية؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة تعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في ميدان الزراعة، بطرق منها الاستثمار في القطاعين العام والخاص وإتاحة فرص أكبر لوصول صغار المزارعين إلى الأسواق وحصولهم على القروض والمدخلات والأرض وتحسين التخطيط لاستخدام الأراضي وتنويع المحاصيل وتسويقها والإدارة السليمة للمياه، بما في ذلك الري بطريقة تتسم بالكفاءة وتجميع المياه وتخزينها، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة

والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، بغية تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - تؤكد أيضا ضرورة النهوض، على جميع المستويات، بتهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة في البلدان النامية، بوسائل منها تعزيز سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق ودعم السياسات والمؤسسات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي؛

١٢ - تسلم بدور النظم التقليدية للإمداد بالبذور التي تتبعها مجتمعات الشعوب الأصلية وصغار مزارعيها في البلدان النامية في حفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تكميلية لتعزيز الإمداد بالبذور من المزارعين على مستوى المجتمع المحلي، بوصف ذلك عنصرا هاما لكفالة التنافس في قطاع البذور التجارية؛

١٣ - تسلم أيضا بضرورة توفير استثمارات إضافية كبيرة وتحسين السياسات بغية دعم الزراعة التي يقوم بها صغار الملاك تمكينا للعديد من أشد البلدان فقرا من تحقيق أهداف مكافحة الفقر والجوع في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - تسلم كذلك بأهمية الاستثمار الزراعي، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي، بطرق منها القطاع الخاص في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي وضرورة تشجيع الاستثمار الدولي الرشيد في الزراعة، ولذلك تدعو جميع المستثمرين إلى اتباع ممارسات زراعية وفقا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية ومراعاة الاستدامة البيئية وأهمية الترويج لرفاه المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، وتحسين سبل كسب الرزق؛

١٥ - تشجع إجراء البحوث في مجال الأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتيسير الوصول إلى نتائج البحوث وإلى التكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها مراكز البحوث الدولية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من منظمات البحوث الدولية والإقليمية المعنية؛

١٦ - تشجع التوسع في الاستثمارات والحوافز التي يتيحها القطاع العام لصغار المنتجين المهمشين، بمن فيهم النساء، في البلدان النامية بغية زيادة إنتاج مجموعة واسعة النطاق من المحاصيل التقليدية وغيرها من المحاصيل ومن الماشية والتعجيل بالانتقال إلى الإنتاج المستدام؛

١٧ - تؤكد ضرورة زيادة النهوض بتمكين النساء في المناطق الريفية ومشاركتهم بوصف ذلك عاملاً حاسماً لتعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي، بما يضمن حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على الموارد الإنتاجية وعلى الأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق، وضرورة تعزيز التدابير التي تكفل الأمن الغذائي والتغذية للمرأة؛

١٨ - تسلم بما يترتب على أزمة الغذاء العالمية من آثار في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالعمل معا في شراكة لدعم اتباع نهج متكاملة ومستدامة في الزراعة والتنمية الريفية؛

١٩ - تسلم أيضا بضرورة أن تشرع أفريقيا في ثورة خضراء تساعد على النهوض بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بدور ريادي في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تعوق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يمكن أن يوفر إطارا يجري عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢٠)؛

٢٠ - تقر، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي^(٢١)؛

(٢٠) A/57/304، المرفق.

(٢١) من قبيل مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥ التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كاراكاس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وصندوق الأمن الغذائي للتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية؛ ومؤتمر القمة الرئاسي بشأن السيادة والأمن الغذائي: الغذاء من أجل الحياة الذي عقد في ماناغوا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي الذي اعتمد في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في سرت، الجماهيرية العربية الليبية في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي استهل في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقد في الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ واحتياطي الأمن الغذائي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والاجتماع الوزاري المعني بالأمن الغذائي لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ووحدة التنسيق الإقليمي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الاقتصادي؛ ومؤتمر قمة المحيط الهادئ للغذاء نيابة عن الفريق العامل المعني بالأمن الغذائي في منطقة المحيط الهادئ.

٢١ - تسلم بأن التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سبل ناجعة لزيادة قدرات البلدان النامية على تبادل الخبرات بشأن الأنشطة الزراعية المذكورة آنفا والتصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بذلك؛

٢٢ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المعنية والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب على العمل، كل في حدود ولايته، إلى جانب المناطق والمناطق دون الإقليمية على دعم مبادرات التعاون القائمة والجديدة بين بلدان الجنوب التي تسهم في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٢٣ - تؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية احتياجات النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المستضعفين من التغذية، عن طريق البرمجة الموجهة الفعالة؛

٢٤ - تشجع بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية وتعزيز القوائم منها، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية وبرامج الحماية للمحتاجين والضعفاء، من قبيل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل والتحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأم والطفل؛

٢٥ - تلاحظ التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب، في هذا الصدد، بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٦ - تدعو إلى بذل الجهود على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من أجل زيادة قدرة القطاع الزراعي على التنبؤ بآثار تغير المناخ والأحوال المناخية الشديدة والوقاية منها والتصدي لها، وبخاصة آثار الفيضانات وحالات الجفاف في الإنتاج الزراعي ونظم الأغذية، ومن أجل تعزيز قدرة ذلك القطاع على أن يوفر من جديد سبل كسب الرزق والإنتاج الغذائي؛

٢٧ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير

لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٨ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

٢٩ - تهيب بالدول الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية أن تتخذ التدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها البالغ على فقراء العالم والإسهام في دعم صغار المنتجين المهمشين في البلدان النامية؛

٣٠ - تقر بالضرورة الملحة لاحتتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي وقت مبكر وتحقيق نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات منحنى إثمائي، بوصف ذلك أمراً أساسياً لتحسين الأمن الغذائي، وتعيد تأكيد التزامها بذلك؛

٣١ - ترحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالعمل بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام، وتدعو إلى الوفاء في الوقت المناسب بالالتزامات التي أعلنتها البلدان الممثلة في مؤتمر قمة لاكويلا بتحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

٣٢ - تدعو إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المتعلقة بالتمويل والسياسة المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي؛

٣٣ - تشجع على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، لتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية ونوعيتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

٣٤ - تشدد على أهمية الترويج لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر، بسبل تشمل حشد الموارد لتمكين صغار المنتجين والتعاونيات الصغيرة من التنافس بشكل فعال في الأسواق على قدم المساواة مع المؤسسات الأخرى بغية تعزيز دورها الإيجابي وزيادة إمكاناتها للعمل كأدوات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو زيادة عددها؛

٣٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل التكفل بالاضطلاع بمتابعة منسقة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، على المستوى الميداني، في سياق نظام المنسقين المقيمين، آخذاً في الاعتبار المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية؛

٣٦ - تدعو رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في سياق التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها؛

٣٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يؤكد هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

٣٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والستين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي"، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٦٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠